المحاضرة رقم 5: مبادئ وفواعل الحوكمة

تمهيد:

على العموم يعتبر البنك العالمي أول مؤسسة دولية قامت بإعادة بعث مصطلح الحكم الراشد الى الواجهة بعد السبات الذي طاله وطال العديد من المصطلحات كالمجتمع المدني، المواطن والبرلمان والحكومة العالمية...الخ، لأنه هنا لابد وللأمانة العلمية التي تقتضي على الجميع الاعتراف بأنّ هذا المصطلح قد كان سائدا منذ العصور القديمة؛ خاصة لمن هم متخصصون في التاريخ والحضارة بالتحديد، بل إنّ هذه المصطلحات ترجع في تطورها التاريخي الى حضارات الشرق الاقصى والادنى القديمين؛ خاصة تلك المتمثلة أساسا في حضارات الشرق الادنى والاقصى القديمين؛ كالحضارة الصينية، الهندية، المصرية، العراقية، اليونانية، الرومانية، الاسلامية؛ الأموية، العباسية، العثمانية، ثم جاءت الحضارة الغربية المعاصرة التي ولدت بعد بزوغ عصر النهضة الأوربية...الخ.

ومن دون العودة الى التطور التاريخي للمصطلحات، ننطلق بالمؤسسة الأولى التي قامت بإطلاق مبادرة الحكم الراشد وهي مؤسسة البنك العالمي، حيث تقوم فلسفة هذه المؤسسة خاصة فيما يتعلق بمصطلح الحكم الراشد على ضرورة تحقيق أو توافر مجموعة من الأركان أو الركائز أو المبادئ أو المعايير أو سمها ما شئت، والتي من دونها حسب هذه الفلسفة لا يمكننا إطلاق لفظ حكم راشد على أي نظام سياسي في العالم، ولهذا فحسب فلسفة هذه المؤسسة المالية الدولية حتى يوصف نظام ما بالرشادة والعقلانية لابد من توفر هاته الاركان أو المبادئ وهي كما يلي:[1]

1. المحاسبة والمساءلة

2. الاستقرار السياسي

3. فعالية الحكومة

4. نوعية تنظيم الاقتصاد وحسن إدارة القطاع العام

---

[1]. محمد بوقشور، التعليم الجامعي الرشيد في الجزائر، ملتقى سطيف الدولي، 2007، ج 2، ص 250.

5 . حكم القانون (دولة القانون و العدالة)

6 . التحكم بالفساد ومحاربته

7 . خفض حجم النفقات العسكرية، إلاّ في حالات الدفاع عن الوطن.

8 . المشاركة والشفافية

9 . المساواة و تكافؤ الفرص

10 . الرؤيا الاستراتيجية (البعيدة المدى طبعا)

وعلى هذا الأساس فالحكم الراشد في نهاية المطاف هو الحكم العقلاني القائم على فكرة التسيير العلمي لجميع مؤسسات الدولة مهما كان حجمها، ومهما كان مستواها؛ مركزيا، جهويا أو إقليميا محليا، لأنه يجب الاستناد في جميع قرارات الدولة الى مواد الدستور وقوانين الجمهورية، بالإضافة الى تطبيق أهم قاعدة في تحقيق الاستقرار السياسي وهي التداول السلمي على السلطة وحق المعارضة في التواجد وفي النهاية الوصول الى غاية واحدة وهي تحقيق التنمية المستدامة للبلاد والعباد .

وبالتالي فالحوكمة المحلية بهذا المعنى هي عملية قيام كل من البلدية والولاية ومختلف إداراتهما بتحقيق التنمية المحلية، وذلك لأنهما ليستا بمعزل عن ما يحدث في الدولة، بل تعتبران المرتكز الحقيقي لأهداف وغايات التخطيطات المركزية؛ فالبلدية والولاية هما السلطتين الأساسيتين في تطبيق اللامركزية في الدولة ولذلك أطلق عليهما وصف الجماعات المحلية.

كما أنّ الرشادة المحلية بدورها لابد أن ترتكز أسسها أو بُناها الى تلك المعايير والأركان التي تقوم عليها فلسفة الحكم الراشد، خاصة من خلال التسيير العقلاني لجميع أمور الحكم المحلي التي هي في النهاية الأجزاء التي تبني الحكم الراشد للدولة وللأمة ككل.

لكن على العموم لابد من التنبه لثلاثة أمور أساسية عند التطرق الى موضوع الحوكمة المحلية: [2]

1. عدم اغفال عاملين أساسيين من عوامل تعزيز قدرات الجماعات المحلية؛ التمكين والرشادة أو ترشيد عملية اتخاذ القرار.

---

[2]. أنظر نزار بسمة ومحمد بن سعيد، اليات تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة وتطوير إدارة الجماعات المحلية، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد 13 جوان 2018، من ص 86 الى ص 90.

2 . تغليب لغة الاجماع في حل الأزمات والنزاعات والخلافات مع الأعضاء أو المواطنين ومختلف تشكيلات المجتمع المدني.

3 . الأخذ بعين الاعتبار الكفاءة والفعالية في تقسيم عمل الجماعات المحلية وذلك عبر إيجاد وتأسيس أو بناء كوادر أو إطارات بشرية على أعلى مستوى من الكفاءة والتأهيل، لا تهمهم لا السياسة ولا المصلحة الشخصية ولا أي اعتبارات خارجة عن الاعتبارات الموضوعية للموظف الاداري الذي تبقى أسمى قاعدة عنده هي قاعدة الحياد.

مفهوم مصطلح القائد الراشد

باختصار هو ذلك الشخص الذي يولد في قلب النظام الاجتماعي، بحيث يشترط فيه أن ينال إجماع عناصر النظام وموافقتهم (الديمقراطية في الاختيار)، وبناء عليه أو على هذا الاختيار يقوم هذا الشخص الذي وقع عليه الاختيار بتسيير النظام الاجتماعي بما يحقق أهدافه في نهاية المطاف.[3] وسواءً كان هذا القائد في اعلى الهرم كرئيس الجمهورية، أو في أسفله كرئيس بلدية وربما أقل، فالمهم أنّ دوره لا يقل اهمية عن باقي أفراد وقادة التنظيم العام للدولة.

ومن بين اول الشروط الواجب توافرها في القائد ان يكون ابن تلك البيئة؛ أي أن يكون الحاكم أو القائد من النظام الاجتماعي ذاته لأنه شرط أساسي، وذلك حتى يكون عالما بما يحتاجونه وما يتطلعون إليه، لأنّ الحاكم الذي يكون من خارج النظام الاجتماعي لن يستطيع فهم ولا إدراك ما تحتاجه رعيته وما تحس به، وسوف يعمل على تنفيذ ما يوجد في ذهنه على أساس انه القائد الملهم الذي لا يخطأ، ومن ثمة يكون الحاكم في واد والرعية في واد أخر.

كما يتفق معظم الدارسين للحكم الراشد على أنّ هذا النوع من الحكم يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط العقلية والنفسية والاجتماعية القدرة على الاتصال بالآخرين والقدرة على الجمع بدل التفريق.

---

[3]. أحمد مسعودان، ملتقى سطيف الدولي حول الحكم الرسيد، أفريل 2007، طبع مكتبة قسنطينة، الجزء2، ص 276.

فالمدير أو القائد يجب أن يحتل المكانة المركزية في كل نظام أو تنظيم، بحيث من خلال تلك المكانة المحورية التي تؤهله لقيادة وتوجيه جميع أفراد التنظيم الوجهة الصحيحة لتحقيق اهداف التنظيم ولعل هذا ما فعله الكثير من قادة العالم حينما أدركوا الدور البالغ الذي يمكن أن تلعبه القيادة Leadership في أي عملية للتحول من التخلف نحو التطور والتقدم، والأمثلة هنا كثيرة ومتنوعة، ماليزيا سنغافورة تركيا البرازيل...الخ. التي تحولت في ظرف وجيز من دول متخلفة ومتأخرة عن الركب الحضاري الى دول رائدة ومتطورة لدرجة أنّ واحدة منها وهي تركيا قد صارت قطبا سياحيا بامتياز ففي سنة 2018 استطاعت هذه الدولة الناشئة أن تستقطب ما يقارب 39 مليون سائح.[4] وهذا الرقم لوحده دليل على قوة هذا البلد وعلى درجة الأمن والاستقرار الذي يتمتع به، وطبعا من دون الخوض في الأمور السياسية التي يلعب الاعلام الدعائي دورا كبيرا في إثارتها، واكننا كباحثين نؤمن بالأرقام لا بالحسابات السياسية والخلافات الثقافية التي تعتبر السبب في بقاء الأمة العربية مصنفة في ذيل الركب الحضاري.

أيضا معادلة الحوكمة قد فرضت وجود فواعل جديدة في قلب كل عملية من عمليات التنمية والتقدم؟، وفي مقدمة هذه الفواعل نجد المواطن باعتباره أسمى الفاعلين في برامج الحوكمة المحلية الحديثة، ثم المجتمع المدني ، الذي يعمل أساسا على تمثيل المواطن في مختلف المناسبات والقضايا. هذا المواطن الذي أصبح بفضل التطور التكنولوجي الهائل صحافيا وبرلمانيا ومراقبا وشريكا في اتخاذ القرار، بل لقد أصبح المواطن المحلي خصوصا لا يمكن أن تفوته شاردة لا واردة إلاّ واطلع عليها، وسائل التواصل الاجتماعي، ينتشر الخبر عبرها كسرعة البرق، ولذلك قيل العالم عبارة عن قرية صغيرة، ونحن نقول العالم في جهاز الهاتف الذكي)، كما أنه ذلك المواطن الذي رفع بفضل وعييه من سقف المطالب على القدر مساهمته في الميزانية من ضرائب، لكنه في مقابل ما قد يدفعه من ضرائب بقدر ما يطالب بإصلاحات وبرامج ومكاسب جديدة ومتجددة، وفي الحقيقة هذه هي الحوكمة في حد ذاتها، أي حينما يتم اقتناع المواطن بأداء وحدته المحلية وفي جميع المجالات.

[4]- احصائيات منظمات السياحة عالميا سنة 2018، موقع الكتروني.